مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــ المجلد: 12 / العـدد:01 (مـاي 2024) ص 727– 743
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

جوانب من تعسف الإدارة الاستعمارية في الجنوب الجزائري(1945-1950)، دراسة من خلال صحافة الحركة الوطنية (التيارين الليبرالي والشيوعي)

Aspects of Colonial Administration Abuses in the Southern Algeria (1945-1950), A Study through the Liberal and Communist Press of the National Movement

عبد السلام عكاش
جامعة محمد لشريف مساعدية سوق أهرس (الجزائر)، a.akkache@univ-soukaras.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/26	تاريخ القبول: 2024/03/25	تاريخ النشر: 2024/05/16

الملخص: أخضعت أراضي الجنوب الجزائري خلال فترة الاحتلال لنظام تعسفي يعرف بالنظم العسكري، اتُّبع فيها أسلوب الإدارة المباشرة، دون وجود أدنى أشكال إشراك الجزائريين في إدارة شؤونهم، إذ تمتع المتصرفون الإداريون للبلديات المختلطة (administrateurs des CM)، الضباط العسكريون، والقياد بصلاحيات لا حدود لها. هذا الوضع استنكرته الحركة الوطنية، لذلك دائما ما كافحت لأجل إزالته، وقد عملت صحف الحركة الوطنية على ترجمة معاناة سكان الجنوب من جور تلك الإدارة، لذلك كثيراً ما نشرت في صفحاتها أشكال ومظاهر ذلك التعسف، كما طالبت بتجسيد المادة 50 من قانون الجزائر الخاص (دستور الجزائر Statut de l'Algérie) التي نصت على إلغاء ذلك النظام العسكري في الجنوب، بتعميم النظام المدني وإزالة البلديات المختلطة والبلديات الأهلية، الأمر الذي يعني نقل ولو جزئي لسلطة الحكم للجزائريين. وهذا ما لم يتم تجسيده على أرض الواقع.

كلمات مفتاحية: نظام أراضي الجنوب، النظام العسكري، الجنوب الجزائري، التعسف الاستعماري. القياد.

Abstract: During the period of the French occupation, southern Algeria was subjected to an arbitrary administrative regime, known as military regime, which based on the principle of direct administration, without any form of participation of the Algerians in the management of their affairs. The administrators of the mixed municipalities, and the military officers (Indigenous municipalities) enjoyed unlimited powers. This situation was denounced by the National Movement, which has always fought for the abolition of this administrative model. The newspapers of the National Movement described the sufferings of the Algerians of the south, they often published in their pages examples of abuses. The nationalist parties are also demanding the application of article 50 of the organic law of Algeria, of December 1947. Which called for the abolition of this military regime in the south, by generalizing the civil regime and by abolishing the mixed municipalities and the military regime, which means the transfer, even partial, of governmental authority to the Algerians. This had not been implemented in reality.
Keywords: Repression of the Colonial Administration, Military System, Southern Algeria, Southern Territories.

المؤلف المرسل: عبد السلام عكاش ، **الإيميل**: abdesslameakkache@gmail.com

1. مقدمة :

بعد وقوع الجزائر تحت سلطة الاحتلال الفرنسي، فرضت هذه الأخيرة نظمها الإدارية على الجزائريين، وقد أقيمت تلك الإدارة بالشكل الذي يخدم مصالح الوافدين المعمرين، بحيث تمتعوا في الجزائر بنفس الحقوق السياسية والنظام الإداري الموجود في فرنسا. أمَّا الجزائريون فقد أخضعوا لقوانين استثنائية وإدارة خاصة، تحرمهم من التمتع بالحقوق السياسية، ومن أشكال تعسف الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين: نظام البلديات المختلطة في أرياف الشمال والنظام العسكري في أراضي الجنوب، حيث يتمتع المتصرف الإداري (l'administrateur principal) والضباط العسكريون بصلاحيات واسعة في التحكم في رقاب الجزائريين، يساعدهم في المناطق الريفية القياد. من الدارسين الأوائل الذين تناولوا تطبيق التشريعات الاستعمارية على الجزائريين الأستاذ في القانون إميل لارشي (Emile Larcher)، الذي أصدر العديد من الكتابات منها: دراسات قاعدية حول التشريعات الجزائرية (Traité élémentaire de législation algérienne)، في أربعة أجزاء. ومن الدراسات الحديثة في هذا الشأن: كتاب التعسف في استخدام السلطة في الجزائر المستعمرة (L'ABUS DE POUVOIR DANS L'ALGÉRIE COLONIALE (1880-1914))، لديدي قينار(Didier Guignard) وهو باحث في مركز البحث العلمي (CNRS)، متخصص في تاريخ التشريعات العقارية الاستعمارية خلال القرن 19. ومن بين الدراسات الجزائرية في هذا الشأن: أطروحة دكتوراه نوقشت في السنة الماضية في جامعة أدرار تحت عنوان: الصحراء الجزائرية تحت النظام العسكري في أقاليم الجنوب الجزائري، من إعداد جمال بن مسعود، وهي دراسة وصفية تشخص حال أراضي الجنوب بشكل عام، ولم تعالج مطلب الحركة الوطنية في إزالة ذلك النظام التعسفي، ومقال تحت عنوان: التنظيم الإداري الاستعماري في الجنوب الجزائري لمحمد برشان.

لمعالجة الموضوع نطرح الإشكالية التالية: ففيما تتمثل مميزات النظام العسكري في أراضي الجنوب الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، وما هي آثار تطبيقه على الجزائريين؟

2. نظام أراضي الجنوب وسلطة القياد (Caïdat):

1.2 التعريف بنظام أراضي الجنوب:

ساد الحكم المدني المناطق الشمالية من الجزائر، حيث ارتفاع عدد السكان المعمرين، وقد نص أمر 15 أفريل 1848 على تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات للحكم المدني في الشمال، وأراضي للحكم العسكري بالجنوب. بينما رسم قانون 24 ديسمبر 1902 الحدود بين الشمال وأراضي الجنوب (Henri Pellegrin, 1948. P.126). ونص مرسوم 14 أوت 1905 المكمل من قبل أمر 12 ديسمبر 1905 على تقسيم الجنوب إلى أربع مناطق للحكم العسكري وهي: الجنوب الشرقي ومركزه توقرت وهو امتداد لعمالة قسنطينة، يضم ملحق بسكرة، ملحق الواد ودائرة توقرت، منطقة غرداية في الوسط وهي امتداد لعمالة الجزائر، تضم: ملحق الجلفة وهو مقر المنطقة، ملحق ورقلة، دائرة الأغواط ودائرة غرداية)، منطقة عين الصفراء في الجنوب الغربي وهي امتداد لعمالة وهران، تضم

دوائر: المشرية، كولوم بشار، جيريفيل (البيض)، ملحق بني عباس وملحق بني ونيف، إلى جانب منطقة الواحات التي تمثل أقصى الجنوب والتي تضم: ملحق توات، ملحق تيميمون وملحق عين صالح وملحق تيكيديت، ومقرها في أدرار ثم عين صالح ثم ورقلة (Capitaine Lehuraux, , 1937, p 172). يحكم كل منطقة ضابط عسكري سامي تابع للقائد الأعلى للجيش، ومرتبط إدارياً بالمديرية الفرعية للشؤون الأهلية وأراضي الجنوب للحكومة العامة (SHA,1H1148/1).

كانت أراضي الجنوب تتشكل من بلديات مختلطة وبلديات أهلية. طبِّق نظام البلديات المختلطة في المدن والمراكز حيث يتواجد العنصر الأوربي(أقلية)، يدار هذا الصنف من البلديات من قبل متصرف إداري للمصالح المدنية. والبلديات المختلطة في الجنوب لها خصوصياتها الخاصة، فهي تتميز بشساعة أراضيها، بينما تضم اللجنة البلدية ضابطاً عسكرياً بمنصب نائب المتصرف الإداري. أمَّا البلديات المسماة بالأهلية فتتواجد في المناطق حيث لا يوجد العنصر الأوربي، تدار من قبل ضابط عسكري لشؤون الأهالي، بشكل يتطابق مع نظام المكاتب العربية لبداية الاحتلال. يقوم الضابط العسكري بدور عمدة البلدية وله صلاحيات واسعة مثل صلاحيات نائب والي العمالة (sous-préfetفي دوائر الشمال)، وتضم اللجنة البلدية أعضاء جزائريين وغير جزائريين، كلهم معينون من طرف الحاكم العام، ويتم اختيارهم من بين الأعيان أصحاب الملكيات (Henri Pellegrin, 1948. PP .131-132).

وبالتالي فإن أراضي الجنوب التي تمثل 2 مليون كم^2، غابت فيها كل أشكال الممارسة الديمقراطية وسلطة المجالس النيابية المنتخبة، إذ لم توجد فيها أية جمعية تمثيلية من شأنها أن تحد من صلاحيات الإدارة المباشرة. فللحاكم العام اليد الممدودة في تلك البلاد الشاسعة، بحيث يعين المتصرفين الإداريين (من الفرنسيين) وأعضاء لجان البلديات الأهلية، ويقترح على وزارتي الداخلية والحربية أسماء الضباط الذين يحكمون البلديات الأهلية. نتيجة ذلك ساد طغيان حقيقي للقياد (قائد لكل قبيلة أو أكثر) وحكام المناطق (متصرف إداري مدني، أو ضابط عسكري)، والذين يتمتعون بصلاحيات تصرف شبه مطلقة، جعلت حكمهم بمثابة دكتاتورية حقيقية، هذا ما حاولت الصحف الوطنية إبرازه واستنكاره، داعية لإلغاء ذلك النظام الاستثنائي.

2.2 نظام القياد:

من بين أشكال الإدارة التركية التي احتفظت بها السلطة الاستعمارية بعد الاحتلال: القياد، وهو منصب إداري لعون من الجزائريين، يتلقى تكويناً خاصاً في هذا الجانب. لعب هؤلاء القياد أدواراً هامَّة في إدارة شؤون الجزائريين في الأرياف والجنوب الجزائريين، بحيث يسهرون على تطبيق القانون، يساعدون على جباية الضرائب وتطبيق قانون التجنيد على الشباب الجزائري، إلاَّ أن أكبر أدوارهم تمثل في جمع الاستعلامات وتقديمها للشرطة والسلطات الإدارية، والإشراف على العمليات الانتخابية التي كثيراً ما تتم في بيت القايد نفسه، خاصة حينما لا يتوفر الدوار على مدرسة، لذلك كثيراً ما تمتد أيديهم إلى التصرُّف في أصوات الجزائريين، خاصة وأن فئتهم كانت تترشح في القوائم "المستقلة" والمحسوبة على الإدارة.

كانت الإدارة الاستعمارية خلال بداية الاحتلال تمنحهم نسبة من الضرائب التي يحصلون عليها، لذلك استمروا في ابتزاز السكان الذين يحكمونهم. كان القياد يمارسون التهديد ضد الآباء الذين لا يدفعون الضرائب، وأحياناً يسلبونها منهم، وعلى ذلك الأساس يتم ترقيتهم بتسميات شرفية إلى "الآغا، الباشاغا" وهي ألقاب للإدارة التركية تعود لما قبل 1830، وفي كل مرة يرقَّى فيها القايد يلبس برنوساً خاصاً، ويقلد نياشين فخرية معينة. كان القياد يؤدون مهَّمة خطيرة ومتعددة الأوجه، إلاَّ أنَّهم كانوا في آخر سلم أجور الإداريين في الإدارة الاستعمارية، وحسب ما جاء في العدد الأول من الصحيفة الناطقة باسمهم "صوت القايد" فقد كان القايد من الدرجة الأولى يحصل على 6000 فرنك، الآغا على 7500، الباشاغا على 9000 فرنك (Voix du Caïd, 7 janvier 1948, p. 3 et 7) أحياناً يشارك القايد خوجة وشامبيط. حرس الشامبيط مكلفون بالقيام بدوريات حراسة، وتوزيع البريد، ولهم دور أعوان الاستعلامات. يحصلون على أجورهم من البلدية، أجرتهم الهزيلة لا تغطي مصاريف عائلاتهم، لذلك يمارسون الابتزاز (République algérienne, 30 juin 1950)

لم تنظر الحركة الوطنية للقياد باعتبارهم مجرد موظفين إداريين عاديين، بل اعتبرتهم بمثابة أعداء يساهمون في ترسيخ تعسف الإدارة الاستعمارية، وفي محاربة الحركة الوطنية، فهم منافسون خطيرون للمترشحين الوطنيين في كل مناسبة انتخابية، يمثلون "حزب" الإدارة، أقوى الأحزاب كونه يتمتع بدعم السلطات. كما أنَّهم يمثِّلون بقايا إدارة(تركية) قديمة تجاوزها الزمن، يجب استبدالها بإدارة حديثة ديمقراطية، يقول فرحات عباس في العدد 51 من افتتاحية المساواة "إقاليتي Egalité": "الجزائر في وجهة نظر المسلمين لا تزال مستعمرة خاضعة لوصايا كبيرة، اليد العاملة مستغلة ولا تزال في حالة من الاستعباد، يمكن مقارنتها بالقروي الفرنسي في عصور الإقطاع، وتمخض عن تلك الأوضاع الاقتصادية أوضاع اجتماعية، من جهل ونقص في العناية الصحية ووفيات الأطفال، وكل ذلك يعد خصائص جزائرية. سياسياً تعسف الإدارة –التي تعد ملك للإقطاعية الأرضية والمالية–يظل هو القانون الكبير السائد، مبدؤهم: نحكم الأهالي مثلما نحكم العدو في البلاد المغزوة. الاستياء يسود كل مكان، اهانات في كل مكان، نظام القياد والباشاغوات المخلَّف من طرف الإدارة التركية لا يزال له الشرف في الحكم، الجمهورية التركية تخلصت منه، الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة لا تزال متمسكة به (Egalité, 13 janvier 1947).

3. إدانة الصحف الوطنية لسلطة القياد وتصرفاتهم في أراضي الجنوب:

1.3 ابتزاز القياد للسكان خلال فترة جفاف سنة 1945:

بفعل الجفاف الذي مسَّ الزراعة خلال النصف الأول من أربعينيات القرن الماضي، تأثرت الثروة الحيوانية في الهضاب العليا والصحراء، وتناقصت أعداد المواشي بشكل هدد القطعان بالانقراض، ولمَّا كان اقتصاد الجنوب يعتمد أساساً على الثروة الحيوانية، فقد كانت نتائج الجفاف كارثية على السكان. واستمرت آثار جفاف وجراد سنة 1945 لعدة سنوات، خاصة ما يخص تجدد القطعان. عملت الصحافة في ذلك الوقت على ترجمة تلك الأحوال، وتحت عنوان "هل سينقرض رُحَّل الجنوب؟" حاولت "إقاليتي Egalité" جلب انتباه السلطات العمومية حول المجاعة المرعبة التي تفتك بالسكان الرحل للهضاب العليا، والذين تأثروا بسنوات الحرب والجفاف، فبمرور المنطقة

بفترة بدون مطر، جفت التربة وتناقصت القطعان بـ 80.9%، ففي منطقة جيريفيل (البيض) لم يبق سو 100000 رأس من أصل 1مليون، في آفلوا 25000 رأس من 250000 رأس، الأغواط بقي 40000 من 29000 رأس. وتناقصت الجمال ما بين 25 و30 %، ولم يبق إلا بضع المئات من الخيول، من بين الآلاف والآلاف التي تملكها هذه المنطقة الغنية. المجاعة تمس 300000 مسلم من بين 382000 من سكان الأغواط (آفلو، جيريفيل، الجلفة، المشرية وعين الصفراء)، سكان المدن لم يحتفظوا بوجودهم إلاّ بعد أن باعوا كل ما يملكون، من لباس وخيم وأثاث، ثمَّ لجئوا إلى المغارات. وقدِّر عدد الذين ماتوا بالمجاعة بـ 10000 وهذا فقط في بلدية جيريفيل، يجب في الظروف العادية 3 سنوات لتجدد القطعان، وأكبر مشكل هو النقل مما صعب من التموين لسكان يتوزعون على 12 مليون/هـ (Egalité, 09 Janvier 1947).

في أوت 1946 أثار المشكلة النائب الوهراني أحمد فرنسيس عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(إ د ب ج) أمام الجمعية التأسيسية الثانية، وبيَّن كيف أنَّه في أراضي الجنوب وصلت نسب هلاك القطيع بفعل وفيات سنتي 1944–1945 إلى 95 %، فبلدية عين الصفراء فقدت مليون خروف، 100 ألف جمل و5000 رأس من الخيول، وفي ظرف وجيز 100 ألف ساكن للبلدية وجدوا أنفسهم من دون موارد ولا مأوى، وكانت الخسائر البشرية معتبرة، وتم تقديم بعض القروض للفلاحين، لكن القياد استولوا عليها بدعوى أن أصحابها عليهم ديوناً لم يسددوها.(Egalité, 18 Aout 1946).

في مطلع 1946 وجَّهت صحفية الأخوة (Fraternité) نداءً تحت عنوان: "يجب إنقاذ القطيع في الجزائر"، وذكرت أنَّه في بلد الخرفان حدثت كارثة حقيقية بفعل الجفاف، الذي لحق بالمحصودات ومسَّ أيضاً القطعان .... وحتى يعود قطيع الغنم لابد من مهلة تتراوح ما بين 5 إلى 6 سنوات، ذلك أن الجنوب الذي يعيش على الخرفان لا يتوفر إلا على حوالي 20 % من المعدل الطبيعي، وفي بعض المناطق على 10% مما كان يتوفر عليه من قبل (Fraternité, 04 02 1946)، وهذه النسبة تنطبق على المناطق المعروفة بتربية الأغنام كالأغواط والجلفة التي فقدت 90% من قطعانها، فإمَّا أنَّها هلكت أو تم ذبحها لعدم وجود ما تقتات عليه. وفي الهضاب العليا تم تسجيل نقص الثيران التي تستخدم للحرث.(Redouane Ained Tabet, 1990, P.30)

ومن جهتهم حذّر الشيوعيون من خطورة الأوضاع في الجزائر، ومن إمكانية تطورها بشكل خطير، وقدَّموا العديد من النماذج لحالات المجاعة في شمال الجزائر وجنوبها، وكمثال على ذلك سكان الجلفة الذين يعيشون المأساة، يومياً يموت العشرات من الأشخاص، وهم يطالبون بتدخل حاسم للسلطات المعنية لاتخاذ الإجراءات المستعجلة حيال تلك الأوضاع الشنيعة (Liberté, 31 Janvier 1945). وانتقدت الصحف الشيوعية شكل النظام الاستعماري الذي يحكم الجزائريين، وبالخصوص بقاء الاعتماد على نظام القياد (caïdat)، بحيث أساء هؤلاء القياد استخدام السلطة الممنوحة لهم خصوصاً خلال ظروف الأزمة الغذائية، إذ يقومون بالتوزيع على طريقتهم الخاصة، حسب المصالح ودائماً بالمحسوبية. اتَّهمت الصحف الشيوعية القياد الذين أسندت لهم مهمة توزيع التموين وبذور

الزرع بأنهم كانوا يستغلون ذلك لابتزاز الجزائريين، وكان إلغاء بطاقات التموين على العائلات أمر معتاد، وكان القياد يطلبون دفع الرشوة حسب عدد أفراد العائلة؛ ويسرقون التموين ويزودون به السوق السوداء، ففي دوار تاجمونت في باتنة لم يتم توزيع الحبوب، واستفاد من بذور الزرع أصدقاء القايد "عبدي الصغير"، واستفاد حتى الذين ليست لهم أراضي وفيما كان قائد "زوي" (ناحية باتنة) يقوم بالتوزيع بالمحسوبية، واحتكر تموين 173 شخص فلم يسلم لهم الحبوب منذ أوت 1944 (8 أشهر)، وكان هؤلاء الأشخاص مرغمين على استهلاك الحبوب المخزنة للزرع.(Liberté, 19 avril 1945) وفي ناحية تلمسان مئات العائلات لم تتلق سو 20 كغ من الحبوب منذ 16 شهر، ووجهت مندوبية للحزب الشيوعي إلى الحاكم العام وعامل وهران ورئيس دائرة تلمسان برقية جاء فيها: "السكان القرويين يحتجون ويطالبون بتوزيع فوري للغذاء، المتصرف الإداري وعد بالقيام بالعملية، في صباح 1 فيفري 1945 وصل القايد وصرح أن الأشخاص الذين ليست لهم بطاقات تموين لن يحصلوا على الحبوب، وهو يعرف أن البطاقات أخذت إلى تلمسان من قبل مندوبية للتدليل للعامل على عدم الحصول على التموين منذ أكتوبر 1943.(Liberté, 03 février 1945). وبنفس الشكل الصدد عنون ألبير كامي (Albert Camus) أحد مقالاته في صحيفته كومبا (Combat، 16 ماي 1945) "الجزائر بحاجة إلى سفن من العدالة"، في إشارة منه إلى أن المشكلة الحقيقية لا تكمن فقط فاستيراد وجلب سفن الحبوب، ولكن في إقامة نظام يكفل العدالة والكرامة البشرية، وطالب بإزالة مظاهر الظلم ومنها نظام القياد، ويصف الجزائريين بأنّهم رجال يتألمون جوعاً يطالبون بالعدالة، فالمجاعة ترتبط بغياب العدالة"، لذلك حسب رأيه يجب اتخاذ إجراءات استعجاليه تبدأ بالجانب الاقتصادي (Albert Camus, 1958, p 106).

وفي ظرف ندرة المواد الغذائية الأساسية كان النظام القائم في الجزائر يخدم مصلحة المعمرين، بحيث لم تسجل حالات نقص الغذاء لدى تلك الفئة، فلم يكن ممكناً بالمنطق الاستعماري أن يسمح للجزائريين الاستفادة من بطاقات التموين لشراء منتجات تم الاحتفاظ بها للأوربيين أو لسكان المدن فقط. وبذلك لم يكن التمييز العنصري فقط يشمل المشروبات الكحولية ولحوم الخنزير (لاعتبارات دينية)، بل امتد إلى المواد الغذائية المقننة كالحبوب، الحليب، الزيت والسكر، ونددت الصحف الشيوعية بالأساليب العنصرية في توزيع التموين، فسكان عين الصفراء احتجوا ضد الباشاغا وإدارته، ففي شهر جانفي لم يحصلوا سوى على 3 كغ من الشعير، وحسب "الحرية" يحصل الأوربيون على 400 غرام من القهوة، 1،2 ل من الزيت و275غ من الصابون، بينما يحصل المسلمون على 80غ قهوة و50 غ من الشاي، يقومون بإعادة بيعها للأوربيين مقابل شيء من القمح أو الشعير (Liberté, 16 février 1945).

وفي عددها الأخير لسنة 1945 (4 ماي) طالبت "إقاليتي" بحق سكان أولاد جلال من التموين. إلا أن السلطات حسبها تجيب على من يقوم بذلك بالسجن، فالسكان استدعوا خلال أربع مرات متتالية ليأخذوا تموينهم من الحبوب، بعض أرباب الأسر تنقلوا لـ 200 كم، وفي كل مرة يتركون للانتظار، السكان الجائعون الأقوياء في أخذ حقهم من التموين عبَّروا عن رغبتهم في رؤية رئيس البلدية، وأخيراً تم الشروع في عملية التوزيع، لكن الكميات نفذت

بسرعة، وأوقف بعض الأشخاص واقتيدوا إلى سجن توقرت. وعلَّقت الجريدة على ذلك قائلة: من الإجرام تجويع شعب والتصرف في تموينه، يجب اتخاذ عقوبات ضد المعرقلين، مهما كانت درجتهم أو وظيفتهم (Egalité, 04 Mai 1945).

وقدَّمت "إقاليتي" مثالاً لعدم اكتراث الإدارة لسلوكيات القياد، الأمر الذي أدى إلى هلاك عائلة بكاملها، ويتعلق الأمر بعائلة علي بن مبروك وهو من قبيلة أولاد خياط في الجلفة، فقدت هذه العائلة كل شيء؛ القطيع، الخيم، الحيوانات، ولم يبق لها شيء، وهذا لم يمنع قايد المنطقة من فرض غرامة 600 ف ضرائب عليها، ولمَّا لم يستطع بن مبروك دفعها، قام القايد بتجريده من بطاقة التموين، وهكذا وخلال شهرين لم يحصل على التموين، فقرر ترك الجلفة وقبل وصوله إلى الأغواط مع زوجته و6 من أطفاله سقطوا جميعاً فاقدين الوعي، وماتوا بالجوع والبرد في ساحة السوق على بعد 200 م من المدينة، حيث وجدهم هناك بوقرين بشير، فأعلم السلطات التي حملت الضحايا إلى الفحص الطبي، ولم تتخذ الإدارة أي إجراء ضد القايد(Egalité, 16 Janvier 1947).

2.3 إبراز الصحف الوطنية لمظاهر التعسف الإداري في أراضي الجنوب:

نشرت الصحف الوطنية وخصوصاً إقاليتي العديد من المقالات التي أبرزت من خلالها جور نظام أراضي الجنوب، وقدَّمت العديد من الأمثلة عن غطرسة وابتزاز القياد، وعن عدم اكتراث مسئوليهم (المتصرفين الإداريين administrateurs) الذين بدورهم يمارسون سلطة أكثرطغياناً وتعسفاً.

ومن الأمثلة التي نشرتها "إقاليتي" ما حصل لقبائل أبعزيز والتي تولَّىَ إدارة شؤونها القايد فرحات بن حميدة منذ 1931، فهذا القايد الذي أصبح باشاغا منذ 1945 بفعل القمع المروع الذي مارسه ضد أحباب البيان والحرية (AML) في قبيلته.قبل تعيينه كممثل رسمي للاستعمار لم يكن يملك شيء على الإطلاق، وبعد مرور وقت قصير وهو على رأس تلك القبيلة، أصبح من أغنى ملاك المزارع والقطعان.

وقد قدَّم السكان العديد من العرائض منها لائحة توقيعات في 21 مارس 1946 وجِّهت للحاكم العام ونواب الجزائر، وفيما يلي بعض الحيثيات التي عرضتها: يسكن القائد في مدينة الجلفة على بعد 50 كم من قبيلته، والتي لا يزورها إلا مرة واحدة في الأسبوع، وذلك يوم الجمعة خلال السوق الأسبوعية. لذلك تضاعفت عمليات السطو والسرقات والاعتداءات، وتزايدت الجرائم بشكل خطير، ومن ذلك اغتيال محمود بن بوبكر الذي ذبح على بعد 2 كم من الشارف، ومقتل كل من محمد بن عبد الرحمان القوط وابنه، ولم تحصل متابعات قضائية بشأنهم، لذلك تنامت الأحقاد بين أبناء القبيلة والقبائل المجاورة لعدم إيقاف المجرمين. خلال توزيع حصص الأغذية، طلب القايد من السكان دفع الضرائب كشرط أولي، وخصوصاً بالنسبة للفقراء، بهدف خلق صعوبات للمعوزين لمصادرة بطاقات تموينهم، والاستفادة منها لمصلحته الخاصة. خلال موسم الحرث قام بتسجيل العديد من أصحابه للحصول على البذور والذين هم في الغالب ليسوا بمزارعين، مما ترك القبيلة في بؤس مضاعف وتسبب في موت الآلاف. خلال عمليات تسجيل مربِّي الأغنام لتجديد القطيع، طلب منهم رشوة بـ 1000 ف لكل مسجل، مما جعله يجمع

300000 ف، وحينما تبيَّن أن عدد المسجلين كبيراً، أعلن باسم الجماعة أنّ القبيلة ترفض القرض (Egalité, 27 Septembre 1946).

وانتهت العريضة بطلب إيقاف عمل القايد ومصادرة أملاكه وإعادة توزيعها على ضحاياه. لكن الإدارة العليا استمرت في صمتها، وحينما حاول بريهمات بشير (ضابط من القدماء المحاربين) في 29 سبتمبر 1946 إيقاف طغيان القايد، تعرض للضرب بعصاً طويلة، أصيب خلالها بشكل خطير، وبعد يوم من الحادثة وجَّه 76 من أعيان المنطقة تقريراً حول القضية إلى المتصرف الإداري للجلفة. ولكن لم تتم أية متابعة للقايد الذي يريد قتل الآخرين لينتقم لنفسه (Egalité, 27 Septembre 1946).

وحول سياسة الاستعباد التي يتبعها قايد عرش عرب الغرابة بتوقرت عنونت "الجزائر الجديدة": "جناية القايد الجروني (محمد) على الفلاحين"، ونشرت رسالة من سكان العرش ومما جاء فيها: "منذ أكتوبر 1948 والقايد يفرض علينا الكورفي (العمل المجاني) لمدة 15 يوم خدمة لجنانه، ويستخدم بهائمنا لنقل الحجارة والتراب، أمَّا الذين لا يطيعون أمره فقد سلط عليهم "الدواير"، يضربونهم ويعذبونهم أشدَّ العذاب، وأجبروهم على العمل أكثر من المدة المحددة. وقبلها قطع الجروني التموين على العرش منذ شهر أفريل، ويقوم ببيع التموين في السوق السوداء. وقد اعتدى القايد على الفلاح المسمى الرميلة أحمد، فقطع على جنانه الماء لمدة 4 أشهر حتى مات نخيله، واقتلع 150 نخلة صغيرة... جردنا القايد من ترابنا ومائنا لما يكفي لإعالة 50 عائلة، ومنحها للمهندس "بيرلان"، وفيما استولت البلدية على قسم آخر من ترابنا. وحالياً يفكر سكان القرية الفرار من ظلم القايد". (الجزائر الجديدة، ديسمبر 1948).

وفي الوادي قدمت "إقاليتي" حالة قايد آخر وهو بن موسى عبد الغني، وهو قائد عشاش، وذلك منذ 1914، وذكرت أنَّه ورث عن أبيه 30 نخلة، وحالياً (1947) يملك 5000 نخلة، وقام بأشغال كلفَّته 1.5 مليون فرنك، وقد أسس هذه الثروة من خلال استغلال قبيلته لمدة 40 سنة. في 1942 استولى على التموين، وعلى 1400 متر من قماش البدو الرحل، خلال سنوات الحرب فرض على رعاياه من 50 إلى 300 كغ غرامة على الدقلة، وجمع 500 قنطار وجهها للسوق السوداء (Egalité, 06 Février 1947).

وكثيراً ما تحدثت الصحف الوطنية عن طغيان هيرتز المتصرف الإداري للأغواط، الذي مارس سلطة تعسفية ضد السكان وضد النشطاء الوطنيين. ومن أعماله القمعية أنّ عمّال سد تاجموت دخلوا في إضراب احتجاجاً على فصل بعض زملائهم عن العمل، فلم يعجب ذلك هيرتز (رب الأغواط على حد وصف الوطن)، فذهب مع أعوانه إلى مكان تواجد المضربين، وجرَّد 25 منهم من ثيابهم وأوثقهم ثم جلدهم وهم عراة، والمطر ينهمر عليهم والسوط يلهب جلودهم، وقد دام هذا المشهد المؤلم خمس ساعات كاملة، وبعدها أمر أعوانه بوضعهم في سيارات وهم عراة موثقين، وتوجَّه بهم إلى مدينة الأغواط، حيث أودعهم في السجن، ومنع عائلات المنكوبين من الاتصال بهم وتقديم يد المساعدة لهم.

وبرغم الضرب والتعذيب الذي مارسه أعوان هيرتز واعتقالهم لـ 28 عامل، إلا أنّ العمال 110 واصلوا إضرابهم، وقد استنكر السكان العمل الشنيع لهيرتز وشكّلوا رفقة المنظمات الوطنية والديمقراطية وفوداً مختلفة لمقابلة وكيل الجمهورية لأجل تسريح المعتقلين. (الجزائر الجديدة، ماي 1949) وفي 19 جويلية 1949 وقف 16 عامل من المضربين أمام محكمة البليدة الجنائية لمطالبتهم برفع أجورهم الضئيلة، وهكذا نجد أنّ هيرتز لا يقبل بأي تنظيم نقابي في التراب العسكري(الجنوب) (الجزائر الجديدة، أوت 1949)

3.3 التزوير والتعسف ضد المترشحين الوطنيين خلال المناسبات الانتخابية:

مثل القياد حسب صحيفة "المغرب العربي" أعمدة الامبريالية، بفضلهم وبفضل ضغوطهم تصل إلى تزوير الانتخابات، والاستيلاء على مقاعد كان من المفروض أن تعود للوطنيين. الانتخابات تخول لهم عدة صلاحيات لقطع الطريق أمام الوطنيين. يقوم القايد بملء الصناديق وحينما يأتي الناخبون يخاطبهم بغضب: اذهبوا لقد تم الأمر، وبفضل هذا النظام يتم هزم الوطنيين في كل الدواوير. ثم خاطبت الصحيفة القايد بقولها: أيها القايد: كنت قبل 1830 الأب الحقيقي للقبيلة، وأنت الأكثر اعتباراً في الدوار، لأنك تسمع لصوت الشعب. ولكونك في صف الامبريالية ستتم تصفيتك معها (El-Maghrib El-Arabi, 26 mars 1948).

فيما يلي نقدم بعض نماذج اعتداء القياد على حق الانتخاب وعلى المترشحين الوطنيين وممثليهم. خلال انتخابات الجمعية التأسيسية طرد مترشح إ د ب ج من المكتب في الأغواط وضرب بعدما ربط لشجرة لمدة 4 ساعات من قبل قايدين، لذلك قدَّمت جماعة الأغواط استقالتها بعدما أصدرت بيان احتجاج على أجواء الرعب والتزوير التي خيمت على الانتخابات. ومن نماذج عمليات التزوير حسب إقاليتي ما حدث في آفلو، بحيث عشية الانتخابات الباشاغا ابن المعز بلقاسم والقايد مولاي علي المشرفان على مكتب الاقتراع قاموا بالتصويت حتى مكان المتوفين، وباسم أشخاص غير موجودين. ممثلي الحركة الوطنية تم طردهم، القايد قام بضرب معظم الناخبين بالسوط لرفضهم التصويت لصالحه. لذلك جاءت النتائج: المسجلين 885، المصوتين:630، المصوتين لمصلحة القايد: 630، لمصلحة إ د ب ج: 0 (Egalité, 20 septembre 1946).

خلال الانتخابات البلدية لأكتوبر 1947 وانتخابات الجماعات التي تلتها (نوفمبر) ندد محمد بن سالم مراسل "إقاليتي" ومرشح إ د ب ج بتجاوزات حاكم الأغواط هيرتز، وحرر مجموعة من المقالات في هذا الشأن، ورغم الحجج والأدلة التي قدَّمها في اتهامه لهيرتز بممارسة الضغوطات وإعطاء التوجيهات لتزوير الانتخاب لصالح قائمة مرشحي الإدارة الاستعمارية(قايد سابق)، إلا أنّ العدالة الاستعمارية قامت بإيقاف بن سالم مع صديقه قادة حميدة(انتخب عضواً في بلدية الأغواط)، وتم تحويلهما إلى سجن البليدة، وذلك لتهمة قدَّمها هيرتز للعدالة، وذكرت إقاليتي أنّ هيرتز يضاعف من شهادات الزور، وقد استعان بصحيفة الخيانة "صدى الجزائر Echo d'Alger" حتى

M. HIRTZ, Administrateur de Laghouat
ROVOCATEUR et COURTIER Electoral

L'aveu est signé de sa main

Voici un document irréfutable qui vient corroborer toutes nos accusations passées et présentes et différera, si besoin en était, les incrédules.
Ce document est une note de service émanant de l'Administrateur principal de Laghouat, M. Hirtz, et signé de sa propre main.
Le passage qui nous intéresse est ainsi rédigé :

2° Elections. - B.S
vaille fortement à
ur, mais la Zaouïa
le caïd font bloc.
doivent l'emporter
noins qu'au dernier
ment ils n'ont fait
te-face de la part
caïd piètre, ce
... semble impro-
ble. »
. . .
I.S., c'est notre ca-
rade Bensalem Mo-
ned, membre du co-
é central.
. . .
.a forfaiture vé-
able de M. Hirtz
t publiquement
voilée.
M. HIRTZ DOIT
TRE IMMEDIATE-
ENT REVOQUE.

Egalité 21 Novembre 1947.

يقوم بإسماع صوته لقادته، وخلالها اتَّهم بن سالم بالعنصرية ومعاداة السامية(هيرتز يهودي)(Egalité, 28 Novembre 1947).

وخلال مناسبة وقوف بن سالم أمام محكمة البليدة في 9 ديسمبر 1947 استنكر أحمد بومنجل (محامي بن سالم) التعسف السائد في أراضي الجنوب، وندد قدور ساطور بمرسوم رينيي هو المناورات التعذيبية لهيرتز والنظام الاستثنائي الذي يريد الإبقاء عليه مهما كلفه الثمن. وفيما وجَّه سكان الأغواط رسالة تحت عنوان: "هيرتز غادِر، فإن الأغواط لا تتحمل إطلاقاً سلوكياتك الدنيئة"، وذكرت الرسالة أن المتَّهمين بن سالم وقادة حميدة هم محل اتِّهام باطل من قبل هيرتز، الذي يستخدم التهديد أحياناً والوعود أحياناً أخرى، لأجل جمع بعض الشهادات الباطلة التي وظَّفها في نسج هذه القضية. إنَّه شعر أن النواب البلديين المنتخبين سيطالبونه بالحساب حول سوء التسيير للمصالح العمومية، وقد استغل توزيع البذور لممارسة الابتزاز ضد الذين منحوا أصواتهم للوطنيين. وخلال الحملة الانتخابية كان يقول أنَّه أوقف بن سالم وقادة، وأنَّ كل من ينتخب ضد قائمة الإدارة فإنه مهدَّد بنفس المصير (Egalité, 28 Novembre 1947). ونظراً للحرية التي يتمتع بها هيرتز (وأمثاله) فقد تمكن من فبركة انتخابات الجماعات للبدو الرحل، ولم تكن خطبه السياسية سو تهديدات ضد المترشحين الوطنيين، الذين تمت مطاردتهم من مكاتب التصويت وما حولها، وكان هيرتز يقول: يجب منع المسلمين مهما كان الثمن من ممارسة المسؤولية السياسية، وهذا حتى يسمح بعد ذلك بالقول أنّهم عاجزين (Egalité, 06 Janvier 1948).

وللتضامن مع بن سالم وقادة انتقل وفد عن إ د ب ج إلى الأغواط وعلى رأسه فرحات عباس وأحمد بومنجل والبرلماني بن شنوف، حيث كان الناس في انتظارهم، وخلال الكلمة التي ألقاها فرحات عباس قال أنّ أحسن طريقة لتحرير بن سالم هي في التصويت لصالحه، يجب أن تدرك الإدارة الاستعمارية أنّها على مشارف نهايتها. وبالفعل جاءت النتائج عكس ما يريده هيرتز بحيث فازت قائمة بن سالم بـ 761 صوت تلتها قائمة ح إ ح د بـ 90 صوتاً والشيوعيين بـ 60 صوتاً وأخيراً المستقلين (مرشحي الإدارة) من دون أصوات (Egalité, 12 Décembre 1947, 23 janvier 1948).

وقد أصدرت المحكمة الابتدائية للبلدية حكماً بالسجن على بن سالم وفيما أطلق سراح قادة، والخصوص علَّقت "إقاليتي" أنّ الكفاح لا يزال مستمراً لأجل إلغاء نظام الجنوب، وأنّ هيرتز يلقى إدانة من قبل كل أصحاب الضمائر الحرة. يجب أن تستعاد الحرية في الشمال كما في الجنوب من وطننا، الذي يجب أن يتحرر من الهيمنة الاستعمارية. وبعدما أطلق صراح بن سالم وقادة، نظَّمت شعبة الجزائر الـ إ د ب ج حفلة استقبال على شرفهما (Egalité, 19 Décembre 1947, 26 décembre 1947).

وذكرت إقاليتي أنَّه رغم الحكم الصادر بحق بن سالم ورفيقه إلاّ أنّ وكيل الجمهورية للبليدة تحفَّظ حول "خفة العقوبة"، لذلك فإنّ المتَّهَمين سيقفون مرة أخرى أمام محكمة البليدة. إضافة إلى ذلك تم إيقاف بن هنية محمد بعد فبركة ملف اتِّهام ضده، وهو الآخر عضو في اللجنة البلدية. وقد عبَّر نواب بلديين للمجمع الأوربي للأغواط عن تضامنهم مع بن سالم واحتجوا على عدم دعوة النواب المسلمين لافتتاح مدرسة للأهالي، وذكروا أنَّه لا معنى

لحضورهم ما دام ممثلي السكان الحقيقيين لم يحضروا لأن هيرتز لم يوجه لهم الدعوة (Egalité, 2,8,23, 30 janvier, 1948)

خلال انتخابات الجمعية الجزائرية أكَّدت الصحافة الاستعمارية أن الانتخابات تمت بشكل عادي، ولم يحدث أي تجاوز ومساس بحرية الانتخاب. ولكن الصحف الوطنية بيَّنت القمع الذي لحق بالوطنيين والناخبين الجزائريين خلال الانتخابات، وقدَّمت العديد من حالات القمع والتزوير، وفيما يخص مناطق الجنوب نذكر منها: حالة الأغواط والجلفة أين كانَّ عدد الناخبين: 32464، وكان على المترشح الفائز أن يحصل على الأقل على ¼ من الأصوات أي 8016 صوت. المتنافسين كانوا: الآغا لحرش عمار مترشح الإدارة، لحسن بشير عن ح إ ح د، بن سالم عن إ د ب ج، المتنافس الخامس: الباشاغا ملوية المنتمي لنفس عائلة القايد (رئيس مكتب الانتخاب)، خلال الأيام الثلاثة الأخيرة قبل الانتخاب استقال لمصلحة عمه الآغا لحرش عمار، أمام قوة المنافسين الوطنيين حدثت استفزازات وتهديدات ضد مندوبي الأحزاب الوطنية من قبل مختار بن البحايت. عشية الاقتراع مندوبي الأحزاب الوطنية حملوا في شاحنة إلى الأغواط، لمنعهم من أداء دورهم في مراقبة عملية الانتخاب، وكان عليهم المشي 60 كم على الأقدام للوصول إلى مكاتب التصويت. العديد من مندوبي إ د ب ج تم طردهم من مكتب التصويت، في أولاد مولاتي مكتب التصويت لم يتوفر على القماش العازل، وكان على الناخبين التصويت حسب توجيهات أعضاء المكتب. في مناطق عديدة تم ضرب مندوبي الأحزاب الوطنية وسجن بعضهم. لذلك قدَّم مندوبي المترشحين الوطنيين احتجاجاً حول النقاط التالية (République Algérienne, 16 avril 1948)

1. ضد قيام بعض الناخبين بالتصويت 5 إلى 10 مرات في نفس الوقت.
2. ضد توزيع أوراق الانتخاب من قبل القايد ونائبه.
3. قدوم ناخبين للتصويت وهم من خارج دوار أولاد عبد الله، ولم يتم التعرُّف عليهم لا من قبل المكتب ولا من قبل المندوبين.
4. المترشح لحرش نظم مؤتمرات على بعد 5 أمتار من المكتب.

في الشارف نفس الناخبين صوتوا عدة مرات، رغم احتجاجات المندوبين. في وقت الفرز الإدارة زجت بـ 150 ورقة انتخاب في صندوق بريهمات بشير، فيها أوراق مترشح الإدارة، مندوب إد ب ج لشعبة أولاد الشارف تعرَّض للضرب، وهو متابع قضائياً كونه اعترض على التزوير. في عين مدحي بالأغواط تم تنصيب مكتب التصويت لأولاد زيان في بيت الآغا، الذي منع على مندوبي الأحزاب الدخول للمكتب، لذلك أبعدوا تحت تهديد الرشاشات، في تيبران تم طرد المندوبين لذلك 200 صوت المعبَّر عنها كلها

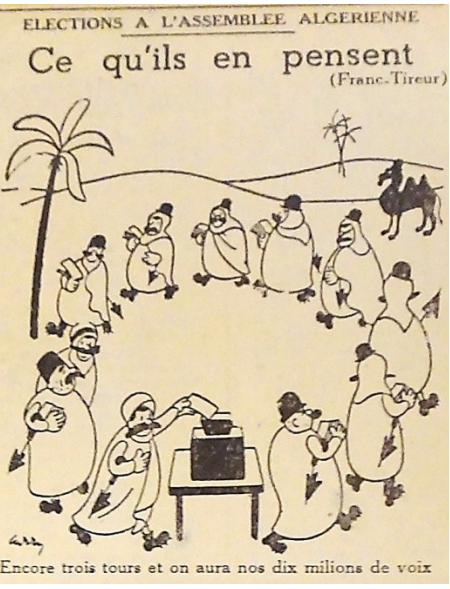

للآغا عمار. وبعدها أعلنت الإدارة عن فوز مترشحها بـ 9972 صوت بعد تزوير 2112 صوت.

لم يتوقف تعسف هيرتز بعد مرور انتخابات الجمعية الجزائرية، بحيث أدان قويدري بشير وهو من القدماء المحاربين، والذي أراد أن يؤدي دوره الانتخابي كممثل لـ إ د ب ج، فتم الحكم عليه بـ 6 أشهر حبس وغرامة 2000 ف بتهمة نطقه بكلمات معادية لفرنسا. وقام هيرتز بنفي مناضلين آخرين (مبطوط عبد الله وسوقاري هاشمي) إلى متليلي على بعد 250 كم جنوب الأغواط وتغريمهم بـ 6000 ف. بعد اتِّهامهم بعقد اجتماع عمومي دون ترخيص (Egalité 28 Mai 1948).

4. مطالبة الحركة الوطنية بإلغاء نظام أراضي الجنوب وبإزالة سلطة العسكريين

وجِّهت عدَّة انتقادات لنظام أراضي الجنوب ولإبقاء سلطة العسكريين، وتعسف الإداريين في تلك المناطق الخاضعة للإدارة المباشرة. ومن جهتها لم تتوقف الحركة الوطنية عن المطالبة بإلغاء نظام أراضي الجنوب والبلديات المختلطة (توجد في المناطق الريفية في الشمال)، باعتبار أنّ مجمل الجزائريين يخضعون لهذين النظامين التعسفيين، حيث تغيب أدنى أشكال الديمقراطيين ويتمتع المتصرف الإداري أو الضابط العسكري والقايد بسلطة لا حدود لها. وكانت الحركة الوطنية تطالب بنظام واحد للشمال والجنوب، وكثيراً ما بيَّنت عيوب النظام الاستثنائي للجنوب، وتحت عنوان: "حكم مطلق أو ديمقراطية" نشرت "إقاليتي" مقترح قانون قدَّمه نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الجمعية التأسيسية الثانية، وحسبه فإن أبناء الشعب الواحد لابد أن يعيشوا في ظل قانون واحد، واستنكر المشروع استمرار النظام الاستثنائي الذي يعود إلى سنة 1902، وكيف أنَّه في الجنوب لا يوجد أي قانون يمتثل له، إلا قانون الطغيان الكامل، ورغم أن أمرية 07 مارس 1944 منحت للمسلمين حق انتخاب أعضاء الجماعة، لكن أصحاب السلطة يوجِّهون هذه الانتخابات، فيضربون الناخبين ويطردونهم ويزورون المحاضر ويجعلون الموتى ينتخبون ويمنعون الأحياء من ذلك (Egalité, 27 Septembre 1946).

وفيما وجَّه القدماء المحاربين لمنطقة غرداية العسكرية نداء للحاكم العام بتاريخ 04 ماي 1946، ذكَّروه بأن النظام الخاص لأراضي الجنوب لا يمكن للسكان في ظله التعامل ضد الجور والتجاوزات المتعددة الأشكال. قبائل الجنوب يديرها القيَّاد، الذين يُعدُّون بمثابة أسياد إقطاعيين للزمن الغابر (للعصور الوسطى)، هناك ارتفاع للوفيات والأوبئة، الجرائم والاعتداءات التي لا يتم توقيف أصحابها إطلاقاً. وانتهى النداء بطلب تدخل الحاكم العام وتوجيهه للجنة تحقيق خارج السلطات المحلية، لأجل تحديد مسؤوليات القايد في حق سكان مظلومين ومفقرين. ولأن السلطات لم تحرك ساكناً ولم تعر للقضية اهتماماً، قدَّم 56 من أعيان منطقة الجلفة عريضة موجَّهة للسلطات العليا في 14 أوت 1946، نددت بعشرات السرقات التي تتم يومياً تحت أنظار وترحيب القايد المتواطئ مع اللصوص، الذين أحدثوا كوارث حقيقية في صفوف القبائل المجاورة. بينما يُلقِى القايد اللوم على شيوخ القبائل (Egalité, 27 Septembre 1946).

ورغم العرائض واللوائح المختلفة التي قدَّمها سكان وأعيان منطقة الجلفة ضد الباشاغا فرحات حميدة، إلاّ أنّ السلطات ظلت غير مكترثة، لذلك عنونت "إقاليتي": "الباشاغا بن حميدة لا يزال يثير ضجَّه حول نفسه في الجلفة"،

وكتبت: نـدَّدنا بالمساوئ التـي يحدثها هذا الباشـاغا ضـد السكان المسلمين للجلفـة، وهـو لا يـزال يواصـل أعمالـه الإجرامية، لذلك قرر سكان وأعيان قبيلة أبعزيز اتخاذ قرار عمومي ضد صاحب البرنوس الأحمر: "أعيان القبيلة ينددون بشكل علني بمساوئ هذا الباشاغا الذي يعدُّ رئيس عصابة حقيقية، السكان يطلبون من الإدارة العليا فتح تحقيق بهدف الاستماع لكل الضحايا في الجلفة، عمور وتريزل، ويطلبون إزالة نظام القياد. وإنّ تحويل مركزنا إلى بلدية يعدُّ هو الحل الوحيد للحصول على حقوقنا...» (Egalité, 1 Avril 1947).

وإثر تصويت الجمعية الوطنية الفرنسية على دستور الجزائر 20 سبتمبر 1947، جاء في مادته 50: "النظام الخاص بأراضي الجنوب يعتبر مزال، هذه الأراضي تعتبر بمثابة عمالة، وسيصاغ قانون في هذا الشأن ويأخذ في عين الاعتبار رأي الجمعية الجزائرية، والذي سيحدد الشروط التي في ظلها تنظم هذه الأراضي كلياً أو جزئياً، سواء كعمالة بذاتها، أو تابعة للعمالات الموجودة، أو التي يجب استحداثها" (SHA,1H1148/1). وقد رأت الحركة الوطنية في ذلك إمكانية لدمقرطة ولو جزيئة ومحدودة للنظام الإداري الاستعماري، بزوال تعسف المتصرفين الإداريين ونهاية نظام القياد، الأمر الذي طالما طالبت به، وعلَّقت "الجزائر الجمهورية": هذا الدستور الذي لم يرض أحد نصَّ على إلغاء النظام لاستثنائي للجنوب، ولم تبق إلاّ بعض الأشهر للمتصرفين الإداريين، وهم يعملون كل ما في وسعهم لأجل الإبقاء على ذكرى طغيانهم (Alger Républicain et Alger Soir, 20 Décembre 1947).

ناصب القياد العداء لذلك الدستور الذي سيستخلف إدارتهم، بنظام البلديات الكاملة الصلاحيات، وللدفاع عن مصالحهم أسسوا فيدرالية مجموعات قياد الجزائر في نهاية 1946، وأصدروا صحيفة باسم الفيدرالية في جانفي 1947. تمتعت الفيدرالية بحماية وتشجيع الحكومة العامة التي كانت توفر لهم مقراتها لعقد الاجتماعات الفيدرالية، وممَّا جاء في العدد الثاني لصوت القايد، أن إصلاح نظام القياد غير ممكن تحقيقه في المجتمع العربي، وهو ممكن في المجتمع القبائلي الذي لم يعرف القياد قبل 1830، والقانون ضد الطبيعة ومعاكس لروح قانون الأحوال الشخصية للجزائريين. ودعت الصحيفة للتصدي لدعاية الأحزاب الوطنية، التي حسبها اتخذت من موضوع الانتهاء من القياد مجال لدعايتها الانتخابية (Voix du Caïd, Septembre, Aout 1947).

خلال انتخابات الجمعية الجزائرية أفريل 1948 نفَّذ القياد تعليمات نايجيلان لقطع الطريق عن المترشحين الوطنيين، منها منع المترشحين وممثليهم من الحضور في مكاتب التصويت كملاحظين، وقد تمكنوا من خلال ذلك من المساهمة في التزوير، لمصلحة بني وي وي الذين ينحدرون من فئة القياد، إذ كثيراً ما نجد أن للقايد –رئيس المكتب الانتخابي–أحد أفراد عائلته مترشح في القائمة المستقلة.

ولتطبيق قانون إلغاء نظام أراضي الجنوب قدَّمت عدة مشاريع منها مشروع الشيوعي جول جيسترابو (Justrabo) والذي نوقش في جلسات نوفمبر ديسمبر 1948 من قبل الجمعية الجزائرية، ومشروع أحمد بيوض

ممثل ميزاب في الجمعية الجزائرية والذي طالب بإلغاء نظام أراضي الجنوب وإلحاقها بعمالات الشمال، مع تأسيس بلديات جديدة (SHA,1H1148/1).

وفي 14 جوان 1949 قدَّم أحمد فرنسيس باسم إ د ب ج مقترح قانوني مفصل لكيفية تطبيق الإلغاء، بأن تلغى ميزانية الجنوب وتلحق بميزانية الشمال، ويتم إزالة تراب عين الصفراء وإلحاقه إدارياً ومالياً بعمالة وهران، وإلحاق تراب غرداية بعمالة الجزائر، وتراب توقرت بعمالة قسنطينة، مع إنشاء نيابات للعمالة في توقرت وورقلة والأغواط وعين الصفراء. إلى جانب إدخال نظام البلديات الكاملة الصلاحيات في مختلف مناطق الجنوب، خاصة في المراكز حيث يوجد عدد كبير من السكان، كما نص المقترح على انشاء 7 بلديات كاملة الصلاحيات في ميزاب وهي: غرداية، بني يزقن، بنورة، بريان، مليكة، العطوف والقرارة (الوطن، 30 جويلية 1949). لقي مشروع فرنسيس ترحيباً من قبل ممثلي الجنوب في الجمعية الجزائرية، إلاَّ أن الجمعية لم تصادق عليه.

وحول إلغاء نظام الجنوب، اثير نقاش أمام الجمعية في 8 فيفري 1950، وخلالها ذكر بارتوطاتي (Bartolloti) من اليمين المتطرف بأن الإبقاء على نظام أراضي الجنوب ضروري لمصلحة وسعادة سكان الجنوب، بينما ذكر بوطارن أنّه من مصلحة سكان الصحراء إلحاق الجنوب بإدارة الجزائر في الشمال. جيسترابو ذكر أن المشروع المضاد الشيوعي يمثل الحل الأمثل لسعادة سكان الصحراء، وذكر الشيخ بيوض ممثل واد ميزاب، بأن الصحراويون هم وحدهم من له الحق في اختيار النظام الذي يحقق لهم سعادتهم، وبأن الميزابيون يختارون احترام حالتهم في إطار النظام المدني (Oran Républicain, 10 février 1950). وقام لحرش بعرض الجهود الفرنسية في الصحراء، السلم والأمن، الاستغلال الفلاحي، التعليم، الصحة، وقدم مشروع والذي حسبه يستجيب لمصالح السكان. بوطارن عن حزب البيان أعلن أنّه لن يصوت عليه، ونفس الموقف اتخذه فروخي عن حركة الانتصار. وقررت الجمعية بـ 63 صوت التصويت على القانون، والذي نص على تشكيل فرع لعمالة وهران في كولوم بشار (Echo d'Alger, 10 février 1950).

كان النواب الوطنيين أقلية في الجمعية الجزائرية التي سيطر عليها بني وي وي في المجمع الانتخابي الأول بـ 3/2 من مجموع النواب المجمع، وبـ 3/1 من مجمل نواب الجمعية، وهكذا تمكنوا رفقة الغالبية الاستعمارية في المجمع الأول(3/2) من عرقلة التجسيد العملي للمواد المتحررة من قانون الجزائر، لأن القانون ربط كيفية التطبيق العملي لتلك البنود بموافقة الجمعية. وعارضت غالبية الجمعية الجزائرية المقترح بدعوى عدم اختصاص الجمعية في ذلك، وارتفاع تكاليف إنشاء الهياكل الإدارية الجديدة وتسديد رواتب الموظفين. وبذلك ظلت رقاب سكان الجنوب الكبير تحت رحمة سلطة المتصرفين الإداريين والقياد.

4. خاتمة:

قدَّمت الصحف الوطنية العديد من الأمثلة عن التعسف الإداري للقياد والمتصرفين الإداريين في مناطق مختلفة من الجنوب الجزائري، كما أدانت تجاوزات هؤلاء في حق السكان وفي حق المناضلين الوطنيين، لاسيما في المناسبات الانتخابية. وقد علقت الحركة الوطنية آمالاً على إلغاء ذلك النظام من قبل الجمعية الجزائرية تجسيداً

لدستور الجزائر ديسمبر 1947، لذلك قدم نوب الأحزاب الوطنية خصوصاً الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشاريع لكيفية تجسيد إلغاء النظام الخاص بالجنوب، إلاَّ أنَّ الجمعية التي سيطرت عليها أغلبية استعمارية في المجمع الأول وأخرى من بين وي وي في المجمع الثاني، رفضت البث في مقترحات الأحزاب الوطنية في القضية. لذلك إلى غاية 1957 ظل القانون حبراً على ورق، واستمرت التعسف هو القانون السيِّد في الجنوب. وخلال مرحلة الثورة التحريرية تم تطبيق إدارة أكثر تعسفاً، بمنح صلاحيات واسعة للعسكريين في كل البلاد الجزائرية، وخلال مرحلة المفاوضات حاول ديغول خلال المناورة بفصل الصحراء عن الشمال الجزائري، على أساس أنها لم تكن مرتبطة بالنظام الإداري للعمالات الشمالية، وأنها كانت لها ميزانيتها الخاصة وإدارتها المختلفة عن الشمال، إلاَّ أن المفاوض الجزائري في إيفيان رفض التنازل عن مبدأ وحدة الشعب الجزائري والوحدة الترابية للجزائر، واعتبر التميز الإداري للجنوب من صنع الإدارة الاستعمارية، وأن الشعب الجزائري شعب واحد يجب أن تسوده إدارة واحدة، وأرضه موحدة وحدة عضوية ولا تقبل التجزئة. لذلك حينما استعادت الجزائر سيادتها وحَّدت المنظومة الإدارية والقانونية والاقتصادية لكل البلاد، بإزالة معالم التعسف الإداري الاستعماري.

5.قائمة المراجع:

1. الجزائر الجديدة، لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، 1948–1954، الجزائر، رئيس التحرر، العربي بوهالي، جريدة شهرية. (م و ج ميكروفيلم).
2. Alger Républicain, (progressiste, communisant), directeur, Michel Rozet, Henry Alleg, rédacteur en chef, Michel Maria, Boualem Khelfa, 1944-1954. (BN Alger, MR8-34).
3. Camus Albert, 1958, Paris, *actuel, chronique algérienne, 1939-1958,* Gallimard, 5 Rue Sébastien-Bottin, VII° 28 édition, p 106.
4. Echo d'Alger, quotidien (crée en 1912), 1945-1954, Alger, Alain de Sérigny (radical et radical-socialiste).
5. Egalité des hommes, des peuples- des races, organe du Manifeste du peuple Algérien (AML, UDMA), les années : 1944-1948, Alger, directeur politique Ferhat Abbas, Rédacteur en chef : Aziz Kessous.
6. El-Maghrib El-Arabi, supplément français (irrégulier), 1947-1949, journal nationaliste proche du PPA-MTLD, direction Chikh Ezzahiri,
7. Fraternité, 1945-1948, Alger, organe hebdomadaire de l'SFIO en Algérie.
8. Lehuraux Capitaine, 1937, Alger, *Le statut territorial des territoires du sud de l'Algérie,* Revue Africaine, T. 81.
9. Liberté, Organe centrale du P.C.A hebdomadaire), Alger, 1943-1954, rédacteur en chef Abdelkader Hadj-Ali.
10. Oran Républicain, quotidien de gauche modéré, 1947-1949.
11. Pellegrin Henri, 1948, Alger*, le statut de l'Algérie,* Société Algérienne d'Imprimerie, 14-16 Rue Bab-el-Oued.

12. République Algérienne, (1952-1956), organe du Manifeste du peuple Algérien, directeur politique Ferhat Abbas puis Ahmed Benzadi, de 1948 jusqu'à 1954
13. G.G.A Service d'information cabinet du G.G.A., Bulletin hebdomadaire, Revue de presse Algérienne et actualité économique, 1946, imp- off-, l'Assemblée Algérienne et le Sahara.
14. Services Historique de l'Armé(SHA), Château de Vincennes, 1948, état-major de l'armé, 1H1148/1.
15. Tabet Redouane Ained, 1990, Alger, *le mouvement 8 mai 1945 en Algérie,* OPU.
16. *Voix du Caïd, Bulletin de la fédération des groupements de caïds d'Algérie*, N ° 1, janvier 1947. N°2, Septembre, Aout 1947, Alger, imprimerie Nouvelle, 4 Rue Jacques Grigori.

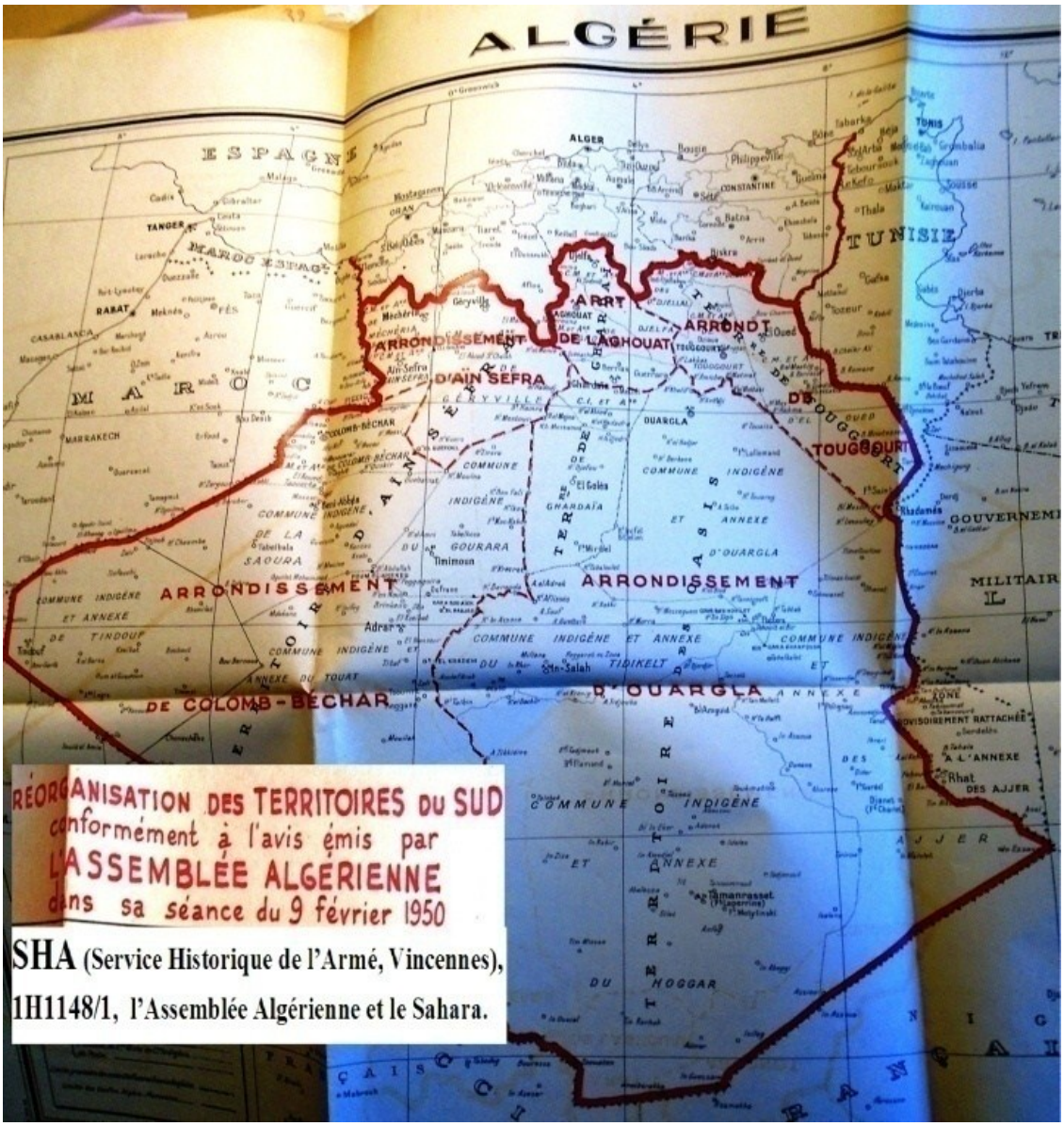

إعادة تنظيم أرضي الجنوب: مشروع إنشاء دوائر: توقرت، الأغواط، عين الصفراء، ورقلة وكولوم بشار، مشروع مقدم من قبل الجمعية الجزائرية خلال جلسة 9 فيفري 1950